مؤشرات انسحاب فرنسي محتمل من النيجر

حسام حمزة
كاتب ومحلل سياسي

بعد انقضاء المهلة الممنوحة من المجلس العسكري الحاكم في النيجر لفرنسا، يسير موقف الحكومة الفرنسية الرسمي من الوجود العسكري في النيجر إلى التزحزح عن التصلّب الذي طبعه طيلة الأسابيع الماضية، فيما يبدو أنه رضوخ للأمر الواقع وقناعة بلا جدوى المكابرة أمام واقع نيجري يتّسم بتآلف المواقف بين الشعب والمجلس العسكري الحاكم ضدّ فرنسا.

إعلان بداية انسحاب موارب

انطوى تصريح الناطق باسم الحكومة الفرنسية أوليفييه فيران في ٦ أيلول/سبتمبر حول استحالة التعاون من الآن فصاعداً مع جيش النيجر على تلميح واضح إلى المراجعة التي يجريها صناع القرار الفرنسيون لمواقفهم ولوجودهم العسكري هناك: "بخصوص قواتنا في النيجر، من المهم التذكير بأنها موجودة هناك بناءً على طلب سلطات النيجر لدعمها في الحرب ضدّ الجماعات الإرهابية المسلحة وتنفيذ مهام تدريبية. اليوم، لم يعد من الممكن ضمان هذه المهام بالنظر إلى عدم إمكانية تنفيذها بالاشتراك مع الجيش النيجيري.

يأتي هذا التصريح الذي جاء بلهجة ليس فيها تشدّد أو عدوانية، ليخالف في مضمونه نمط التعامل الفرنسي مع النيجر منذ لحظة الانقلاب الأولى في ٢٦ تموز/يوليو الفائت ولغاية الأيام القليلة الماضية، إذ شهدنا مناوأة عنيفة وجلية لقادة الانقلاب في الخطاب الرسمي الفرنسي، تحريضاً ضدهم ورفضاً قاطعاً للاعتراف بهم على نحو قد يشرعن حكمهم للنيجر.

إنّ موقف الحكومة الفرنسية هذا، علاوة على ما فيه من اعتراف موارب بحكّام الأمر الواقع في النيجر، حتى وإن لم يتضمّن إعلان نية صريحة للانسحاب، إلا أنّ تأكيده وجود تواصل نيجري-فرنسي على مستوى محلي فيه إشارة إلى انفتاح فرنسي على إمكانية التواصل مع سلطة الأمر الواقع في نيامي قد يتطور مستقبلاً إلى اتصالات على مستويات أعلى بين الجانبين، وهو يحمل برهاناً على إرهاصات تغير في القناعات الفرنسية وبدايات تنازل عن فكرة عودة محتملة لمحمد بازوم إلى سدة الحكم.

قد يكون هذا التراجع الفرنسي مؤشراً على بدايات مراجعة أكبر للاستراتيجية الفرنسية في التعامل مع النيجر، ومع أفريقيا عموماً، وذلك ما ينبئ به أيضاً وعد الرئيس إيمانويل ماكرون يوم ٧ أيلول/سبتمبر بإعطاء البرلمان الفرنسي صلاحية مناقشة الاستراتيجية الفرنسية في أفريقيا والساحل بدءاً من هذا الخريف، فيما يعد تطوراً ملحوظاً في النمط "الماكروني" في التعامل مع المؤسسة التشريعية الفرنسية إذا ما قورن مثلاً بالتعامل معها في المسألة الأوكرانية، إذ لوحظ استئثار الرئيس بالقرار وانخراطه القوي في الحملة الأوروبية والغربية لدعم أوكرانيا ومعاداة روسيا من دون أدنى استشارة للبرلمان.

وإذا انطلقنا في تحليلنا من تصريح الناطق باسم الحكومة الفرنسية الذي أوردناه سابقاً، فإن الانسحاب سيكون تدريجياً بدءاً بسحب الآليات والمعدات كخطوة أولى، على أن تجري بالتوازي مع تقليص عدد الجنود الموجودين هناك.

رضوخ للضغط الشعبي

كلّ ما ذكرناه سابقاً، ناهيك بتسلسل الوقائع في النيجر منذ ٢٦ تموز/يوليو المنصرم، يثبت أننا بصدد تراجع ملحوظ في الموقف الفرنسي. لقد انتقلت فرنسا من التلويح بالتدخل العسكري والرفض القاطع إلى الاعتراف بالمجلس العسكري وكل قراراته والمهل التي منحها لسفيرها وقواتها لمغادرة البلاد إلى تقهقر وتراجع عن تلك الشدة التي لا يبدو أنها كانت تملك آليات تجسيدها إلى قرارات فعلية في ظل معارضة فواعل إقليمية ودولية عديدة لمنطق عسكرة رد الفعل على الانقلاب، ولا سيما الجزائر وتشاد ومالي وبوركينافاسو، والأخيرتان أكدتا أن كل عدوان عسكري على النيجر سيعتبر –تلقائياً- عدواناً عليها.

هذا هو الواقع الذي أفلت من حسابات باريس الاستراتيجية ومن حسابات حلفائها ومواليها في أفريقيا الغربية أيضاً، وهو ما سيرسخ مع الوقت تراجع النفوذ الفرنسي في النيجر والساحل عموماً

حتى رفض الإليزيه سحب السفير، رغم ما فيه من خرق للمادة التاسعة من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لسنة ١٩٦١، لاستفزاز حكام نيامي للقيام بما يمكن أن يستخدم ذريعة للتدخل ضدهم فشل أيضاً بعدما تفطنت حكومة نيامي الجديدة للمصيدة التي تريد فرنسا إيقاعهم فيها، بيد أن التأثير الأكبر في القرار الفرنسي كان للتأييد العارم الذي تلقاه الجنرال تياني من الشعب النيجري والتفافه حول كل القرارات التي أصدرها حكامه الجدد ضد فرنسا.

إن هذا السلوك الشعبي غير المتوقع من فرنسا كان الدافع الأقوى الذي كون قناعة لدى القيادات الفرنسية بأن الرهان على عامل الوقت وطول المدة لسقوط المجلس العسكري الحاكم وعودة محمد بازوم هو سير نحو طريق مسدود لن يؤدي الإصرار عليه إلا إلى اشتداد الكراهية والعداوة لفرنسا، وإلى مزيد من ضرب مصالحها المتضعضعة أصلاً.

المذهل في الأمر أن الشعب النيجري لم يقم بأي فعل من شأنه تهديد أمن واستقرار البلاد أو جوارها، كما لم نلحظ أي حركة نزوح أو هروب نحو دول الجوار من شأنها تحفيز موجات ضغط إقليمي على سلطات نيامي أو شرعنة السردية الفرنسية التي كانت تدفع نحو التدخل العسكري. وخلاف هذا، شهدنا تعبئة شعبية ضخمة واستثارة للنزعة القومية واستدعاءً لأطروحة الدفاع الشعبي في وجه أي عدوان عسكري يجري التلويح به تحت أي مسمى.

هذا هو الواقع الذي أفلت من حسابات باريس الاستراتيجية ومن حسابات حلفائها ومواليها في أفريقيا الغربية أيضاً، وهو ما سيرسخ مع الوقت تراجع النفوذ الفرنسي في النيجر والساحل عموماً.

لقد حان الوقت للإدراك أن منطق "فرانس-أفريك" النيوكولونيالي القديم المبني على عسكرة وجود فرنسا في أفريقيا ودعم النخب والحكومات المتواطئة معها للبقاء إلى أقصى فترة ممكنة في الحكم وتكبيل الدول والشعوب الأفريقية بكل أنواع قيود التبعية للمستعمر القديم هو أصل الداء، وهي الحقيقة الشاخصة التي لن يقود الفرار منها إلا إلى موجة رفض أشد وأكبر لفرنسا في القارة السمراء.

الأعياد اليهودية وفرص تفجّر الأوضاع في القدس

أيمن الرفاتي
كاتب ومحلل سياسي

برغم إدراك حكومة الاحتلال أنّ ملف القدس والمسجد الأقصى المبارك يُعدُّ أحد صواعق تفجير الأوضاع في الأراضي الفلسطينية والمنطقة قاطبة، إلا أنّ طريقة عملها في المدينة المقدّسة إلى جانب إطلاقها يد الجماعات المتطرّفة، يضعان الفلسطينيين والأمتين العربية والإسلامية أمام تحدي مواجهة مخططات خطيرة، يتم تنفيذيها بشكل تدريجي لتغيير الواقع في المسجد الأقصى.

فإنّ الجماعات اليهودية المتطرفة ممن تطلق على نفسها اسم "أمناء الهيكل"، وينتمي إليها ١٣ وزيراً في حكومة نتنياهو الحالية، وقرابة ٣٠ من أعضاء الكنيست، لديها مخططات فعلية لتغيير الواقع في المسجد الأقصى، تمهيداً لتنفيذ معتقدات توراتية من منطق العمل على "تعجيل نزول المسيح المخلّص، ودفع الإله لتعجيل نزول الهيكل والمسيح من السماء".

إن الخطر المقبل على المسجد الأقصى يتمثّل في محاولات المتطرّفين تغيير الموانع الدينية التلمودية التي تتمسّك بها الحاخامية الحريدية، بأنه لا يجوز لليهود الصعود على ما يسمّونه "جبل الهيكل"، قبل تطهير اليهود أنفسهم بطقوس ذبح البقرات الحمراء، ولهذا جلبت الجماعات المتطرفة مجموعة من "الأبقار الحمراء" التي من المقرّر ذبحها في شهر آذار/مارس من العام ٢٠٢٤ المقبل، وذلك بهدف تنفيذ طقس التطهّر، وهو الأمر الذي سيمثّل بداية مرحلة جديدة في تنفيذ المخططات اليهودية تجاه المسجد الأقصى.

وفي حال تمّ تنفيذ مخططات ذبح البقرات والتطهّر، فإنه من المخطّط له أن يتضاعف عدد المستوطنين المقتحمين للأقصى من نحو ١٠٠ مقتحم يومياً إلى عشرات ومئات الآلاف، خاصة أن أعداد المنتمين إلى "الصهيونية الدينية" قد تضاعفوا من ٦٠٠ ألف شخص إلى أكثر من مليون خلال العقد الماضي، لكنهم لا يستطيعون حالياً حشد أعداد كبيرة بسبب إيمان هؤلاء بـ"طقس التطهّر"، قبل الصعود للأقصى "كي لا ينزل عليهم عذاب الرب".

تمهيد لخطوات أكبر

وحتى الوصول إلى شهر آذار/مارس المقبل، فإن الطقوس التي بدأ المتطرفون تنفيذها خلال الأعياد اليهودية منتصف شهر أيلول/سبتمبر الجاري داخل المسجد الأقصى من نظير (السجود الملحي، ونفخ البوق، إلخ...) تحمل خطورة واضحة من خلال محاولة تغيير الأمر الواقع في الأقصى، بالزعم بأن المسجد ليس مكاناً لعبادة المسلمين فقط، بل هو أيضاً مكان لليهود، وأن تأدية الطقوس التلمودية في باحاته المباركة أمر طبيعي، بحيث يحدث في شهر آذار/مارس اقتحام بأعداد كبيرة للأقصى، ويتمّ تنفيذ طقوس تلمودية داخله بشكل طبيعي، وكلّ ذلك يكون في سياق مخطّط التمهيد لتطبيق التقسيم المكاني للمسجد الأقصى.

من يتابع طريقة العمل الصهيونية تجاه المسجد الأقصى يدرك أن حكومات الاحتلال لديها مخططات لتغيير الواقع وتنفيذ المعتقدات اليهودية المزعومة، وبدراسة التغييرات التي حدثت في المسجد الأقصى نجد أن هناك استراتيجية سياسية وإعلامية يتّبعها هؤلاء عبر الإعلان ما بين الفينة والأخرى عن مخططات كبيرة تجاه المسجد الأقصى، ومن ثم تقوم بتنفيذ خطوات صغيرة أدنى بكثير مما تمّ الإعلان عنه؛ الأمر الذي لا يستجلب رداً فلسطينياً كبيراً، وعلى هذا المنوال تُراكم دولة الاحتلال خطوة تلو الأخرى وصولاً إلى تغيير الواقع بشكل كامل على المدى البعيد.

من يتابع طريقة العمل الصهيونية تجاه المسجد الأقصى يدرك أن حكومات الاحتلال لديها مخططات لتغيير الواقع وتنفيذ المعتقدات اليهودية المزعومة

الأعياد اليهودية في هذا العام جاءت لإدخال تغيير جديد يتمثّل في السماح بأداء الطقوس الدينية داخل المسجد الأقصى، وهو ما سيمهّد في العام المقبل لتحديد أماكن داخل المسجد الأقصى لإقامة طقوس تلمودية، وقد جرى مؤخراً الإعلان عن مخطط قدّمه عضو الكنيست الإسرائيلي "أميت هاليفي" (من كتلة الليكود) لتقسيم مجمع المسجد الأقصى بين المسلمين واليهود. وبموجب اقتراحه، سيكون ما يقرب من ثلثي المنطقة، بما في ذلك قبة الصخرة، لليهود، في حين أن الجزء المتبقّي، بما في ذلك المسجد الأقصى، سيكون للمسلمين.

بالاعتقاد الصهيوني فإن الإعلان عن المخطط المتطرف يهدف إلى رفع سقف التهديد تجاه المسجد الأقصى لدى المسلمين، وعندما لا ينفّذ الاحتلال هذا المخطط الكبير ويمرّر اقتطاع جزء صغير من المسجد الأقصى لا يكون هناك رد كبير من الفلسطينيين.

التحليل الإخباري

هل يتخلّى أردوغان عن طموح الانضمام للاتحاد الأوروبي؟

زينب عقيل
كاتبة ومحللة سياسية

في حزيران ٢٠٢٣، وقبل مغادرته لحضور قمة الناتو، كان أردوغان صريحًا عندما قدّم شرطا جديدًا للموافقة على عضوية السويد – والتي يعطلها منذ حوالي العام- في حلف شمال الأطلسي، والشرط كان "فتح الطريق" أمام تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يربط فيها أردوغان طموح بلاده للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بجهود السويد لتصبح عضوًا في حلف شمال الأطلسي.

حينها قال أردوغان للصحفيين في اسطنبول "تركيا تنتظر على باب الاتحاد الأوروبي منذ أكثر من ٥٠ عامًا، وجميع الدول الأعضاء في الناتو تقريبًا أعضاء في الاتحاد الأوروبي". وكرّر: "أوجه هذه الدعوة إلى هذه الدول التي أبقت تركيا تنتظر على أبواب الاتحاد الأوروبي لأكثر من ٥٠ عاما". وأضاف "تعالوا وافتحوا الطريق لعضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. عندما تمهد الطريق لتركيا، سنمهد الطريق للسويد كما فعلنا لفنلندا".

ليس هناك شك في أن أردوغان قد جعل نفسه مصدر إزعاج في الناتو. وقد أغضب أعضاء التحالف بمنع السويد من الانضمام إلى التحالف بسبب دعم ستوكهولم المفترض للأكراد المنشقين. لكن ما لا يعترف به الأوروبيون أنّ أوروبا تنفست الصعداء مع بقاء أردوغان في السلطة، فالرجل الذي رفض العقوبات على روسيا هو نفسه الذي كان وسيطًا لاتفاقية شحن الحبوب في البحر الأسود، وهو أيضًا الرجل الوسيط بين هذه الدول وبين الرئيس بوتين في اجتماعات القمم لقادة الدول. لقد نجح أردوغان في أن يكون وسيطًا قيمًا خاصة عندما يحين الوقت للتحدث عن السلام.

تركيا تتخلى عن الانضمام

مباشرة في أعقاب نشر التقرير الأخير قال أردوغان إن تركيا قد "تنفصل" عن الاتحاد الأوروبي بشأن محاولتها الانضمام إلى الاتحاد. وقال للصحفيين في اسطنبول قبل السفر إلى نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة "خلال الفترة التي يتخذ فيها الاتحاد الأوروبي خطوات للانفصال عن تركيا، سنقوم بتقييمنا مقابل هذه التطورات وبعد هذه التقييمات، قد ننفصل عن الاتحاد الأوروبي إذا لزم الأمر".

وقالت وزارة الخارجية التركية في وقت سابق هذا الأسبوع إن تقرير البرلمان الأوروبي تضمن مزاعم وتحيزات لا أساس لها من الصحة واتخذ نهجا "سطحيًا وغير رؤيويا" لعلاقات البلاد مع الاتحاد الأوروبي. لا يمكن الجزم بأنّ أردوغان سينهي طموحه بعد طول انتظار. خاصة أن لديه أوراق قوة من شأنها أن تؤرق الإتحاد الأوروبي خاصة فيما يتعلق بملف اللاجئين، ولديه البحر الأسود الذي ينقل الغاز الروسي، كل هذا يجعل الاتحاد الأوروبي (الذي يحبّ زعماؤه شدّ العصب الشعبي من خلال الإسلاموفوبيا وهذا هو العائق الحقيقي)، يجعله يفكّر مرّتين قبل قطع أمل أردوغان.